



دبلوماسية القمة

زيارات الملك عبد الله بن عبد العزيز الآسيوية والأوروبية كأنموذج

كثيرة هي حجم التحديات التي واجهت الوطن والإنسان في بلادنا العزيزة، والتي بلغت أوجها حدة وعنفا بعد أحداث ما يسمى بالحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. حملات إعلامية شرسة حاولت تصوير شعب هذا الوطن بأنه رافض لفكرة التعايش مع الآخر وأن عقيدته وثقافته تسير في اتجاه معاكس مع معتقدات وثقافات الآخرين. مشاكل سياسية إقليمية كبيرة ومتشابكة بدأت بقضية الصراع العربي - الإسرائيلي، مروراً بغزو واحتلال أفغانستان والعراق، والملف النووي الإيراني، وانتهاء بعدد من الملفات الأخرى والتي وضعت منطقة الشرق الأوسط برمتها على صفيح ساخن جداً.

في الزيارات الملكية تجسيدا «لدبلوماسية القمة» وبالذات في فترة ما بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وما صاحبها من انهيار لما كان يسمى بنظرية الاحتواء.

فيما تبقى من هذه المقالة سنحاول أن نقف أمام النتائج المهمة التي خلفتها (دبلوماسية القمة) داخليا وعربيا وإسلاميا والتي تمخضت عن الزيارات الملكية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين شرقا وغربا.

في الثاني والعشرين من يناير ٢٠٠٦ م كان العالم على موعد مع الزيارة الملكية الخارجية الأولى التي قام بها خادم الحرمين الشريفين بعد توليه زمام الحكم في البلاد والتي كانت وجهتها شرقا حيث شملت تلك الزيارة أربع دول شرق آسيوية هي الصين والهند وماليزيا وباكستان في زيارة رسمية استمرت لمدة إحدى عشر يوما مساهمة في دعم وتعزيز العلاقة بين المملكة وتلك الدول، وبالتالي ترسيخ الانفتاح السعودي على البوابات الآسيوية.

زيارة الصين اعتبرت «زيارة تاريخية» بكل المعايير من منظور أنها أعادت «لطريق الحرير الشهير» أمجاده وعلاقاته العربية القديمة. حيث استطاعت قيادتا المملكة العربية السعودية والإقليمي والعربي، والصين بمكانتها العالمية المتميزة بناء شراكة إستراتيجية واضحة الملامح بين البلدين انعكست على ملامح العلاقة بين البلدين كما ونوعا. تلك العلاقة التي عبر عنها الرئيس الصيني «هوجينتاو» HO GEN tAU خلال زيارته للمملكة في وقت لاحق قائلاً «عقد قمة بين بلدين خلال ٣ أشهر أمر نادر الحدوث في العلاقات الدولية».

أما زيارة الهند - هذا النمر الآسيوي الواعد - فقد عكست رؤية واضحة وبصيرة ثاقبة وقراءة سليمة للتطورات والمتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية بشكل عام، ومنطقة جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص. فالهند حسب رأي المتابعين ستصبح أكبر بلد في العالم، وسيتجاوز



د طلال محمود ضاحي
عضو لجنة الشؤون الخارجية
رئيس لجنة الصداقة السعودية السابعة

الأمثل لإبراز الوجه الحقيقي لإنسان هذا الوطن الذي ينادي دينه بالتسامح ويرسخ مبادئ التعايش مع الآخر بما في ذلك نبذ الإرهاب فكرا وسلوكا.

من ذات المنظور كان الحوار والتكامل بين الحضارات هو البديل الذي نادت به المملكة ولا تزال نهجا دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز سواء في جولاته ولقائه مع قادة العالم ومسؤوليه، أو في لقاءاته مع المفكرين والمثقفين في البلدان التي يزورها، أو في تصريحاته للصحافة العالمية، وكذلك زيارته للصروح والمنارات العلمية في الدول التي يزورها.

ولأن العالم هو أحوج ما يكون إلى تكريس مفهوم «الشراكة المتبادلة» التي تهدف في مجملها إلى ترسخ وتقوية أوجه التعاون في مختلف جوانب العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والإنسانية بين شعوب العالم بدلا من نظرية «صدام الحضارات» التي لم تزد العالم إلا تفككا على تفكك وتناحرا على تناحر. فإن المتخصصين في نظرية العلاقات الدولية - وهو المنظور الذي سننظر من خلاله إلى هذه الزيارات - يرون

إرهاب يضرب كإعصار أھوج مجنون في كل مكان مهددا جميع المكتسبات الأمنية والتنمية التي بناها الوطن على مدى عقود من الزمان، دور سياسي واقتصادي متنام فرض عليها أن تلعب دورا رئيسيا في المحافظة على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية ناهيك عن دورها في الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي من خلال دورها الفاعل في منظمة الأوبك.

بدائل كثيرة برزت أمام صانع القرار السياسي في بلادنا للتصدي لهذه التحديات فكانت زيارات خادم الحرمين الشريفين شرقا وغربا هي واحدة من هذه الخيارات التي استطاع من خلالها التعامل مع كم هذه التحديات بكل حكمة واقتدار وبعد نظر.

من هنا فان الباحث عن تأثير زيارات صناع قرار سياسي بحجم ومكانة خادم الحرمين الشريفين، وبدور وتأثير بلد كالمملكة العربية السعودية لا بد وان تستوقفه رؤى أكاديمية مختلفة كل منها تحاول تقديم تفسيره لها.

الباحثون في أدبيات التنمية يرون في هذه الزيارات إضافة مهمة لنظرية «دبلوماسية التنمية»، بهدف بناء علاقات راسخة مع مجموعة الدول الاقتصادية الفاعلة في العالم بما يحقق أهداف التنمية السعودية. من هنا كان المضي قدما في استكمال بناء «بنية تحتية تنموية فاعلة» هي العنوان الأكبر الذي ينظر من خلاله هؤلاء الباحثون لهذه الزيارات.

الباحثون في «علم الاجتماع السياسي» ينظرون إلى هذه الزيارات على إنها نتاج طبيعي لعملية الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يكاد يكون سمة بارزة من سمات عالمنا المعاصر، وبالتالي فالتفاعل مع هذه الحقيقة تقتضي من صانع القرار السياسي أن يأخذ فيها زمام المبادرة بدلا من التحرك من خلال ردة الفعل.

والمتخصصون في دراسات علم الإنسان (الانثروبولوجيا) يرون فيها الوسيلة

- بل إنه يندرج في إطار هذه العلاقة المتينة والتاريخية التي تجمع البلدين وتوحد وجهات نظرهما في مجمل القضايا الدولية.

الرئيس ساركوزي أكد على أن صداقة فرنسا للمملكة هي خيار تاريخي واستراتيجي مشيراً إلى حاجته إلى حكمة الملك عبدالله وخبرته كقائد ديني، وكذلك حاجة العالم بأسره للمملكة العربية السعودية، لتلافي صراع الحضارات.

من جانبه أعرب خادم الحرمين الشريفين - خلال المحادثات الموسّعة - عن حرصه على علاقة الصداقة التي تربط بين المملكة وفرنسا على امتداد أكثر من ستة عقود، مؤكداً أن لفرنسا مكانة عالمية تترتب عليها مسؤوليات مهمة ودور لا يبد أن تؤديه، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، وأن العالم سيصغي لصوت فرنسا صوت العدل والإنصاف.

بولندا كانت ثامنة دولة في العالم تعترف بالملك عبد العزيز حاكماً للحجاز وسلطاناً لنجد وملحقاتها عام ١٩٢٩م ومن ثم تتبادل العلاقات الدبلوماسية معها والذي استمر حتى وقوع بولندا في قبضة الهيمنة الشيوعية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م لتعود مرة أخرى عام ١٩٩٥م بصورة أكثر قوة ومتانة تجلت في زيادة قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو ٢٩١,٩ في العام ٢٠٠٦م وهو ما يمثل زيادة نسبة ٤٦٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.

من هنا نستطيع القول بأن الزيارة الملكية لبولندا قد دشنت عهداً جديداً للعلاقات بين البلدين توجت عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين هي اتفاقيتي مكافحة الجريمة المنظمة، والتعاون في مجال الرياضة والشباب، وأربع مذكرات تفاهم بشأن التفاهم العلمي والتقني، والعلمي والتعليمي ومشروع الازدواج الضريبي، والمجالات الصحية، إضافة إلى إنشاء مركز للدراسات العربية والإسلامية في جامعة وارسو.

والخلاصة هي أن الجولة الملكية الأوروبية

الحرمين الشريفين لتركيًا لتجسد عدة أسس أبرزها أنها الأولى على هذا المستوى الرفيع منذ توقيع اتفاق الصداقة والتعاون عام ١٩٢٩م، ومنذ زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٦٦م، وتمخضت عن أكثر من سبع اتفاقات هامة في المجالات الصناعية والإقتصادية والصحية والصناعية والأمنية والعسكرية. لقد وصف السيد عبد الله غول وزير الخارجية التركية آنذاك ورئيس الجمهورية الحالي الزيارة بأنها «مهمة جداً تؤكد وجود إرادة سياسية متبادلة بين البلدين لتعزيز العلاقات في المجالات كافة بما فيها العسكرية والأمنية ما يؤسس لشراكة إستراتيجية بينهما فضلاً عن أن للسعودية معزة خاصة في قلوب الأتراك، لأنها قبلت المسلمين...».

الزيارة الملكية الثانية كانت وجهتها هذه المرة أوروبا. ففي الثالث من شهر جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ الموافق ١٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧م بدأت الجولة الملكية الأولى لأوروبا لتشمل كلا من إسبانيا، فرنسا، وبولندا.

نتائج زيارة خادم الحرمين الشريفين لأسبانيا لخصها المحلل السياسي الإسباني خوسي خافالويس في مقاله اليومي في صحيفة (النجمة) أكد فيها أن زيارة الملك عبد الله إلى إسبانيا شكلت دعماً لسياسة مدريد نحو مزيد من الحضور في منطقة الشرق الأوسط، وأنها بمثابة دعوة إلى تأكيد هذا الحضور، لافتاً النظر إلى أن الطابع الاقتصادي قد احتل موقع الصدارة في أجندة المباحثات بين العاهلين السعودي والأسباني يليه العمل الدبلوماسي المشترك في المنطقة العربية. من هنا كان الإعلان عن إنشاء صندوق البنى التحتية الأسباني السعودي، برأسمال قدره مليار دولار، لتمويل عدد من مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية هو تجربة حقيقية عملية لهذا التوجه.

في فرنسا كان اللقاء بين الزعيمين ليس لقاء مقطوعاً من التاريخ - على حد تعبير (دافيد مارتينون) المتحدث باسم الإليزية

عدد سكانها عدد سكان الصين خلال أقل من عقدين من الزمن. ناهيك عن أنها إحدى الدول التي حققت أحد أعلى معدلات النمو في العالم. وهذا بدوره يعني العلاقات المميزة معها سيكون رافداً جيداً للمحمة التنموية في المملكة هذا الهم الداخلي الذي يسكن عقل وفكر عبد الله بن عبد العزيز.

تعميق مفهوم الشراكة مع ماليزيا هذه الدولة التي تمثل إحدى أكثر الأسواق الناشئة تطوراً وتقدماً في العالم. يعكس حجم وتضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين المسلمين الذي قفز إلى أربعة أضعاف خلال السنوات الماضية، هذا إضافة إلى التجربة التنموية الماليزية المتميزة التي أصبحت أنموذجاً فريداً في تجربة دول العالم الثالث التنموية.

وفي زيارته لباكستان رسخ خادم الحرمين الشريفين علاقات التعاون المتميزة بين الدولتين المسلمين في المجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية والعسكرية، إضافة لتقدير المملكة للدور الكبير الذي لعبته ولا تزال تلعبه باكستان في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي ذات الإطار، وانطلاقاً من نفس الفلسفة، وذات المنظور جاءت جولات سمو ولي العهد الأمير سلطان الأسويية إبريل ٢٠٠٦م لكل من اليابان، سنغافورة وباكستان. عقب شهرين من جولة خادم الحرمين الشريفين، لتدعم خريطة الحراك السياسي والاقتصادي السعودي مع العالم.

ثم جاءت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله لوسكو لتضيف هي الأخرى بعداً آخر لمفهوم هذه الشراكة لما خلفته من آثار إيجابية رسخت العلاقات السعودية - الروسية وأعطتها دفعا قويا إلى الأمام وهو ما عبر عنه بوضوح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بوضوح خلال زيارته للمملكة خلال نفس العام.

وفي نفس الاتجاه المتوازن والمرسوم والتي سجلت أهمية الحراك السياسي السعودي شرقاً وغرباً كانت زيارة خادم



القائمين على العدل والإنصاف في أرجاء العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.. إنطلاقاً من المبادرة العربية للسلام التي اعلنتها خادم الحرمين الشريفين - ايده الله - بالقمة العربية عام ٢٠٠٢م في بيروت وصادقت عليها القمة العربية بالرياض عام ٢٠٠٧م والتي كانت بريطانيا من أوائل الدول المرحة بها.

أما على صعيد التعاون الثنائي بين البلدين فقد تم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم بين البلدين شملت منع الازدواج الضريبي والتعاون التقني والتدريب المهني، والتعاون الثقافي إضافة إلى التوقيع على اتفاقية بين المتحف البريطاني والهيئة العليا للسياحة ناهيك عن انطلاقة الفعالية الثالثة.

إضافة إلى ما سبق فقد جسدت الجولات الثلاث للمنتدى السعودي - البريطاني

تاريخي جمع جلالة الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - ورئيس الوزراء البريطاني الراحل ونستون تشرشل عام ١٩٤٥م.

ثم كانت الزيارات المتبادلة بين زعماء البلدين والتي كان آخرها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد (رحمه الله) البريطانية عام ١٩٨٧م؛ لتزيد هذه العلاقة قوة، وصلابة، ومتانة لتأتي زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتشكيل بدورها - طبقاً لرأي صاحب السمو الملكي الامير محمد بن نواف بن عبد العزيز سفير خادم الحرمين الشريفين في بريطانيا «نقلة نوعية جديدة ولبنة قوية في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين».

لقد اكدت الزيارة على حرص القيادتين على ضرورة واهمية العمل المشترك من أجل إرساء السلام والاستقرار الدوليين

الأولى لم تكن فقط من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة وتلك الدول، وإن كانت هدفاً من الاهداف، بل إنها حملت معها الهمم العربي الإسلامي خاصة إلى الدول الأوروبية الفاعلة والتي يعول عليها كثيراً في دعم ومساندة القرارات الدولية الداعمة والمنصرة للقضايا العربية والإسلامية العادلة.

ثم جاءت الزيارة الملكية الأوروبية خلال فبراير ٢٠٠٨م لتشمل هذه المرة كلاً من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا، إضافة إلى سويسرا وتركيا، في زيارة تستغرق اسبوعين تقريباً.

زيارة الملك لبريطانيا جاءت تتويجاً لعلاقات مميزة بين البلدين تعود في تاريخها إلى ما يقارب المائة عام وبالتحديد منذ توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين عام ١٩١٥م وما تلاها من لقاء



مجمع لتخصيب اليورانيوم في بلد محايد بأنه هو جزء من الجهود الدبلوماسية السعودية التي تسعى إلى حل هذه الأزمة سلمياً، كما أنه اقترحاً يهدف إلى ضمان إنشاء المجمع وفق أعلى معايير السلامة البشرية والبيئية، وتحت إشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضمن تزويد الدول بالكميات اللازمة لها باليورانيوم المخصب لاستخداماتها السلمية.

أما فيما يتعلق بالمشروع الإصلاحي في المملكة فقد أكد، يحفظه الله. أنه قد بدأ مع نشوء الدولة السعودية الحديثة على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الذي أطر للدولة المعاصرة، وسار على هذا النهج أبناؤه الملوك البررة من بعده، ويستند المشروع الإصلاحي على مبادئ الشريعة الإسلامية وقوانينها ومقاصدها، وتقاليدنا العربية

واقتصادياً، مؤكداً «العرب مؤهلون دون شك بما لديهم من مخزون حضاري وثقافة عريقة وإمكانات بشرية ومادية لأن تكون مشاركتهم وإسهامهم في عالم القرن الحادي والعشرين مشاركة وإسهاماً محسوساً وهاماً وأساسياً».

وفيما يخص الملف النووي الإيراني أكد خادم الحرمين حرص المملكة على خلو منطقة الشرق الأوسط من الترسانة النووية وأسلحة الدمار الشامل قائلًا: العالم يخشى أن يؤدي برنامج إيران النووي إلى تطوير الأسلحة النووية. وإيران أعلنت من جانبها أن برنامجها النووي يهدف إلى استخدامه للأغراض السلمية، إذا كان هذا هو الحال فإننا لا نرى أي مبرر للغة التصعيد والمواجهة والتحدي التي لا تزيد الأمور تعقيداً. مبيناً أسباب الاقتراح السعودي بإقامة

«التحديات إمام مملكتين الذي يستهدف: الحوار والتواصل وتبادل الرؤى على الأصعدة كافة، وتبادل وجهات النظر والتشاور حول القضايا الإقليمية والدولية الراهنة، وتحديد وتقويم فرص التعاون المتاحة في المجالات التجارية والاستثمارية والثقافية والتعليمية، والسعي إلى بلورة الرؤى والاتفاق على برامج تعاون ثنائية في جميع المجالات المتاحة رغبة صادقة من قبل الزاعمين على الماضي قدماً في بناء شراكة مستدامة.

وفي ألمانيا جاء الحديث الذي أدلى به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله لصحيفة فرانكفورت الألمانية على هامش زيارته ليضع النقاط «الواضحة جداً» على الحروف حينما أكد. يحفظه الله. على عدم سعي المملكة إلى قيادة في الوقت الذي تتمسك بمسؤولياتها عربياً وإسلامياً

الموروثة، وينتهج مبدأً استشفاف الآراء والاتجاهات السائدة في المجتمع، ويتسم بإحداث تغييرات تدريجية وتراكمية في البنى والهياكل لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وصولاً إلى الشمولية في الطرح، والتكامل في التنفيذ.

أما فيما يتعلق بالإرهاب فقد أكد الملك على أنه «يظل الخطر الداهم الذي يتهدد أمننا جميعاً كآسرة دولية، ويهدف إلى زعزعة شعوبنا ودولنا من دون فرق بين جنس أو دين أو عرق أو ثقافة، ونحن في المملكة حققنا خطوات كبيرة في مواجهة هذه الظاهرة وذلك بفضل وقوف الشعب السعودي صفاً واحداً في مواجهة هذه الظاهرة الشاذة عن مبادئه الإسلامية، وأخلاقياته، ولئن تقف جهودنا حتى يتم اقتلاع هذه الآفة الخبيثة من جذورها بمشيئة الله تعالى. وفيما يتعلق بتعزيز الجهود الدولية في التصدي لظاهرة الإرهاب فقد استضافت المملكة مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب شاركت فيه العديد من دول العالم على مستوى الخبراء والمختصين في قطاعاتها الأمنية وقد خرج المؤتمر بالعديد من التوصيات الهامة والعملية لتطوير التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، ونأمل أن يتم العمل على وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ تفعيلاً لهذه الجهود خاصة فيما يتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يتيح التعامل السريع فيما بيننا في تبادل المعلومات والخبرات والتجارب في هذا الشأن.

وباختصار شديد فقد مسحت تلك الزيارة الملكية الصورة النمطية للإنسان السعودي كما وردت في مقال للكاتب الألماني ميشائيل مو تر ايش بعنوان «المملكة العربية السعودية في عيون الألمان» إلى الصورة التي نريدها جميعاً لإنسان هذا الوطن.

الحديث عن الزيارة الملكية لإيطاليا يعود بنا إلى العام ١٩٣٢م وهو العام الذي شهد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومن ثم افتتاح حينما بادرت إيطاليا لتكون من أوائل الدول التي أقامت علاقات

دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية وفتحت القنصلية الإيطالية في جدة، ثم تم توقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين. في عام ١٩٣٣م.

إيطاليا تعد من أكبر الشركاء التجاريين للمملكة حيث بلغت قيمة واردات المملكة مليارين و ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦م متبوئة المرتبة السادسة في قائمة أكبر الدول التي تستورد منها المملكة كما بلغت قيمة الصادرات السعودية إلى إيطاليا خمسة مليارات و ٣٠٠ مليون دولار في العام نفسه متبوئة المرتبة التاسعة بين أكبر الدول التي تصدر لها المملكة. في حين بلغت الاستثمارات السعودية الإيطالية المشتركة المرخص لها والمقامة في المملكة نحو ٣٣ مشروعاً بلغت رؤوس أموالها نحو ١٨٦ مليون دولار مثلت حصة الشركاء الإيطالي فيها ما نسبته ٣٠ في المائة.

كلمة خادم الحرمين الشريفين التي ألقاها في إيطاليا أثناء حفل الاستقبال الذي أقامه له فخامة الرئيس جورجيو نابوليتانو رئيس جمهورية إيطاليا والتي جاء فيها: «إن الله - جل جلاله - وهبنا العقل لنبذ الإلحاد، ودعانا إلى الإيمان، ومنحنا القدرة على التفريق بين الخير والشر، ولا شك أن كل الأديان السماوية تحث على الإحسان إلى الآخرين ولو تمسك أصحابها بمبادئ دياناتهم وما أمر به الله - جل جلاله - فسوف يكون العالم خالياً من النزاعات، وعم السلام والاستقرار في العالم أجمع. إن في كل حضارة جوانب مضيئة لو تمسك بها أبناؤها لما كان هناك احتمال للصدام مع الحضارات الأخرى. ولقد حان الوقت لنبدأ حواراً حضارياً يقضي على الأفكار الشريرة ويعيد للإنسانية الأمل في مستقبل مُشرق - بإذن الله - كانت بحق «الكلمة... الكلمة» التي عبرت بعمق وإيجاز عن سماحة هذه الحضارة الإسلامية الخالدة. وعلى هامش الزيارة الملكية لإيطاليا قام -يحفظه الله- بزيارة تاريخية إلى الفاتيكان حيث اجتمع مع البابا بيندي كتوس السادس عشر بابا الفاتيكان في مقر

البابوية في روما في لقاء تاريخي استغرق نحو الساعة جرى فيه التأكيد على أهمية الحوار بين الأديان والحضارات لتعزيز التسامح الذي تحث عليه جميع الأديان وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار لكافة شعوب العالم.

الزيارة الملكية لتركيا كانت هي الثانية لخادم الحرمين الشريفين منذ تسلمه لمقاليد السلطة في البلاد بعد زيارته الأولى لها في آب (أغسطس) ٢٠٠٦م.

نتائج الزيارة الأولى والتي شهدت توقيع سلسلة اتفاقات وصفت بال نوعية مقرونة بجدول زمني لتطبيق بنودها شكلت خطوة جديدة على مشروع «الشراكة الإستراتيجية»، الذي تريده المملكة مع الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، وذات التأثير في المحيط الإقليمي، ومن ثم دعم هذه الاتجاه خلال الزيارة الثانية التي شهدت بتوقيع اتفاق تعاون عام بين البلدين، وكان وسام الشرف التركي الذي قلده الرئيس التركي عبدالله غول تعبيراً قوياً لدوره - يحفظه الله - في ترسيخ التعاون بين الدولتين، ونستطيع القول بأن دبلوماسية القمة التي شكلت العنوان الأبرز في زيارات خادم الحرمين الشريفين شرقاً وغرباً قد استطاعت أن تتصدى لكم هائل من التحديات التي واجهها وطن وإنسان هذه البلاد منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما تمخض عنها توقيع عدد من الاتفاقيات المهمة جداً والتي ستنعكس إيجاباً - بحول الله وقوته - على مسيرة التنمية في بلادنا العزيزة.

إنه النهج السعودي بسماحة وخصائصه المعروفة الذي يضع دوماً وطن الرسالة وأرض الحرمين الشريفين ومهوى أفئدة الموحدين في العالم، وكذلك مواطنها المسلم في قلب الحدث كمعادلتين أساسيتين في أي تحرك داخلي أو خارجي.

حفظ الله خادم الحرمين الشريفين في حله وترجاله وسدد خطاه لما فيه خير هذا الوطن وأهله وكل ما يرفع شأن الأمتين العربية والإسلامية.